جيوب الموظفين تتلهف لراتب آخر الشهر

يودع اليمنيون اليوم إجازة عيد الأضحى المبارك لهذا العام وهم يعودون لوظائفهم بحسرة مما واجهوه من مصاعب اقتصادية في توفير نفقاته الباهظة ويتطلعون لسرعة صرف راتب الشهر هذا الأسبوع في ظل مستوى منخفض من الدخل عاشوه طيلة العام.

ويعود اكثر من نصف مليون موظف حكومي لأعمالهم وأنظارهم تتجه نحو اليوم الأخير من شهر أكتوبر أملاً في سرعة الحصول على الراتب الذي حلموا أن يصرف لهم نصفه قبل العيد لكن الحكومة وبحكمتها غير المعهودة بددت آمالهم وغضت الطرف عن هذا الحلم لتوفرها لهم بعد العيد حين يعودون خالي الوفاض وينحنون للمرتب تحية وإجلالاً وهم في غاية اللهفة.

استطلاع /أحمد الطيار

إجازة

بعد اكثر من أسبوع على الإجازة ينظر الموظفون للعيد على انه مسرح كبير للإنفاق إذ قضى على اكبر قدر من أموالهم المدخرة والسائلة لشراء مستلزمات ونفقات عيدية لها أول وليس لها آخر كما يقول عبد الكريم الشاحذي ،لكنهم يجمعون على أمل أن يأتي العيد القادم وقد تحسنت مستويات معيشتهم وارتفع دخلهم عما هو الآن كما يتمنى المدرس صالح النهاري ويشدد على هذه الأمنية ويؤكد على أن تحقيقها للناس امر ضروري.

الراتب

رغم علم ويقين جميع موظفي الدولة بأن الراتب لم يعد يكفي لتوفير احتياجات ثلث الشهر فإن أحلامهم التي يطمئنون بها نفوسهم هي الوحيدة تبقي لهم الآمال منتعشة في قلوبهم فهم يرون أن الأحوال ستتغير ويكون الراتب في يوم ما كافيا لحياة مستقرة لهم ولأسرهم لكن دون معرفة متى يحين ذلك ،ولهذا تنقلب معاناتهم مع الراتب في انتظاره طيلة 30 يوما والحسرة من إنفاقه أمثلة للصبر وحسن البلاء تشيد الحكومة بهم على هذا التصرف.

نفقات

يكثر الحديث عن الإنفاق للعيد بقوة وتعد ابرز الحكايات المتناقلة بين الناس حديثا ووفقا لتحليلات عدة قدر اقتصاديون نفقات عيد الأضحى بـ72 مليار ريال تشمل ملابس وحلويات وأضحية العيد بواقع 3000 ريال عن كل نسمة من الـ 24 مليون نسمة يعيشون في الأراضي اليمنية تم صرفها على شراء المستلزمات السلعية ونفقات الجوانب الاجتماعية والدينية ،ويعزى استخدام هذا الرقم المتدني في التحليل للوضع الاقتصادي الهش الذي يرافق الأسر اليمنية حاليا في الريف والحضر بعد أن تفاقمت الأعباء الاقتصادية عليها على نحو غير مسبوق في ظل انخفاض مستوى الدخل وزيادة الأعباء الأسرية لمستوى قياسي لم يعهدوه.

مسببات

يضع المحللون الاقتصاديون أسبابا كبيرة للمشكلة الاقتصادية التي تواجه الأسر اليمنية وتؤثر في تدني مستوى دخلها وعلى رأس تلك الأسباب مايرتبط بالوضع والاستقرار برمته حيث اسهم تفشي ظاهرة الانفلات الأمني والتقطعات القبلية وارتفاع وتيرة ومستوى الأعمال الإرهابية في كبح جماح الاستثمارات المحلية المتجهة للسوق والتي تشغل الآلاف من الأيادي العاملة وبددت هذه الأعمال المسيئة تطلعات أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في إمكانية قيام مشروعات استثمارية جديدة تستقطب الأيدي العاملة الأمر الذي زاد من حدة البطالة وانخفاض مستوى الطلب على الأيادي العاملة بشكل ملحوظ.

قلة الدخل

تبدو قلة الدخل لليمنيين واضحة المعالم فهناك حوالي 98 % من المواطنين يعيشون ضمن فئتي متوسط وضعيف الدخل حيث لا يحصلون إلا على 20% من الدخل القومي في اليمن في حين يستأثر 2%من السكان على ما مقداره 80 % من دخل أفراد المجتمع اليمني ككل وهي معادلة تفسر وضعا اقتصاديا غير سوي من جهة وتكشف عن خلل في توزيع الثروة في بلد سكانه اكثر من 24 مليون نسمة اكثر من 50% منهم من فئة الشباب وبحاجة لفرص عمل.

اعتراف

تعترف الحكومة بأن الوضع في غاية الازدراء وتقول في تقريرها الاقتصادي السنوي -2011 2012م الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي: إن التطورات التي شهدتها اليمن خلال العامين الماضيين أثرت سلبيا مزدوجا على الحياة المعيشية للسكان ويتمثل ذلك في انخفاض القدرة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة وفقدان الوظائف ومن ثم الدخول من جهة أخرى ،وهذا ما قاد إلى ارتفاع حدة الفقر بين الاسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الاسر تحت خط الفقر الوطني ورغم ذلك تجاهلت الأفعال واكتفت بالأقوال من حينها وحتى الآن حيث لم تظهر أي نتائج للمكافحة لهذه الظواهر.

تحدي الفقر

يعد الفقر احد التحديات التي تواجه اليمن قديما وحديثا ولعل الفشل في تراجعه يعود بالمقام الأول إلى عدم تنفيذ سياسة اقتصادية حكيمة تضع أولوياتها لتنفيذ برامج اقتصادية حقيقية لمواجهته.. ويؤكد البنك الدولي أن نسبة الفقر ارتفعت في اليمن إلى حوالي 54.4% من السكان عام 2012م وما بعده ، وأظهرت نتائج المسح المنفذ من قبل برنامج الأغذية العالمي ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي 44.5% من السكان عام 2011م مقارنة بـ32.1 عام 2009م وهذا يعني ارتفاع عدد السكان الذين لا يحصلون على غذاء كاف إلى اكثر من 10 ملايين نسمة وهذا يستدعي توسيع برامج الحماية الاجتماعية بصورة عاجلة للفئات الأشد فقرا وتضررا.

البطالة

تعد مشكلة البطالة أحد اهم التحديات التي تواجه اليمن خصوصا وانها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تبلغ 52.9% في الفئة العمرية 24-15 سنة كما تبلغ نسبة 44.4% في الفئة العمرية 59-25 سنة وتنتشر البطالة حتى بين المتعلمين حيث تبلغ 25% من العاطلين وهم من يحملون مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق.

تمويل 177 مشروعاً بتكلفة 95 مليون ريال بعدن

عدن / سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال الأشهر التسعة الماضية 177 مشروعا مدرا للدخل بتكلفة 95 مليوناً و433 ألف ريال. وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لـ (سبأ) أن تلك المشاريع وفرت 885 فرصة عمل حصلت النساء منها على 116 مشروعاً خدماتياً وإقراضياً بمبلغ 35 مليوناً و896 ألف ريال .. مشيرا إلى أن هذه المشاريع توزعت في مجالات الأنشطة الاقتصادية والحرفية والمهنية.

وبين أن الشباب حصلوا على حصة من المشاريع الممولة تمثلت في فتح محال تجارية في مجال صيانة أجهزة الهواتف النقالة والالكترونيات ومحال بيع الوجبات السريعة وغيرها من الأنشطة التي تساعدهم في تحسين أوضاعهم المعيشية.

ضبط متلاعبين بالمواد البترولية برداع

رداع /محمد المشخر

ذكر مصدر أمني بمدينة رداع أن الأجهزة الأمنية ضبطت 8 سيارات محملة بمادة البترول في إطار حملة أمنية لضبط السوق السوداء والمتلاعبين بالمواد النفطية والباعة المتجولين المخالفين للاسعار المحددة في مدينة رداع.

وأشار الى ان الشرطة ستقوم بمواصلة الحملة وضبط السماسرة المتلاعبين بأسعار المشتقات النفطية..وقال المصدر إن الشرطة تحفظت على المتهمين والمضبوطات لإحالتهم للإجراءات القانونية.

400 أسرة بسيئون تستفيد من مشاريع مؤسسة تاربة التنموية

سيئون/ سبأ

<،، استفادت 400 أسرة في منطقة تاربة وعدد من المناطق الأخرى بمديرية سيئون محافظة حضرموت من لحوم الأضاحي المقدمة من قبل مؤسسة تاربة التنموية الخيرية بمديرية سيئون بمناسبة عيد الاضحى المبارك .وأوضح رئيس مؤسسة تاربة التنموية الخيرية عبدالله عوض بلخم لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن المؤسسة قامت بذبح 54 أضحية وتنفيذ عدد من الأنشطة الخيرية خلال العشر من ذوالحجة للعام الهجري الحالي 1434هـ بلغت تكلفتها الإجمالية مليوناً و978 ألف ريال. مبينا أن تلك التكلفة شملت قيمة مشروع الأضاحي ومشروع لحوم صدقة عشر ذي الحجة وتوزيع لحوم العيد على 40 أسرة محتاجة فضلا عن توزيع مبالغ مالية ومواد غذائية على عدد آخر من الأسر المحتاجة والمستحقة إلى جانب المساهمة في الفعاليات العيدية التي اقيمت في عدد من المناطق.

وثمن رئيس مؤسسة تاربة التنموية الخيرية دعم كافة رجال الخير والإحسان المتصدقين لهذه المشاريع الخيرية التي تسهم في تخفيف معاناة المستهدفين.

المواطنون ينهون العيد بأعباء مالية كبيرة

يودع المواطنون عيد الأضحى وقد خلت مخازنهم من المواد الغذائية وجيوبهم من السيولة المالية بسبب الصرفيات الكبيرة التي صرفوها خلال عيد الأضحى المبارك.

ولضعف دخل نسبة كبيرة من المواطنين ذوي الدخل المحدود فقد ودع هؤلاء عيد الأضحى وهم مثقلون بديون مالية يسددونها على مدار العام من دخولهم الشهرية.. ونسبة من هؤلاء لم يستطيعوا توفير احتياجات العيد واكتفوا بتوفير الاحتياجات الضرورية فقط.

< استطلاع/ حسن شرف الدين

الأخ فضل المحسن -موظف حكومي- يقول أنه صرف خلال أيام العيد أكثر من 70 ألف ريال كانت صرفيات عيدية خاصة بجعالة وعسب العيد وتنقلات المواصلات.. فيما صرف أكثر من 100 ألف ريال على اضحية العيد والقات وملابس العيد.

وأضاف المحسن: أن صرفيات العيد تزداد عاماً بعد عام، ولأن الدخل الشهري محدود هناك صعوبة في توفير احتياجات العيد المعتادة.

القات يتصدر

من جانبه يقول مجدي الموشكي -صاحب بقالة مواد غذائية- أغلب ما صرفته خلال العيد على القات حيث بلغت حوالي 30 ألف ريال.. كما صرفت مبالغ مالية إضافية لتوفير جعالة العيد وملابس الأولاد وأضحية العيد أكثر من 120 ألف ريال.

ويؤكد الموشكي أنه صرف أكثر من 20 ألف ريال على الأسرة كـ»عسب» و30 ألف ريال تم صرفها خلال رحلة عيدية مع الأسرة إلى الحدائق والمتزهات.

تخفيف الصرفيات

أما الأخ وليد الشميري -موظف في وزارة الأوقاف فقد عمل على تخفيف صرفياته خلال العيد من خلال الإقلاع عن تناول القات الذي كان يأخذ النصيب الأكبر من صرفياته.

فيما يقول الأخ عبدالله السعيدي -ربٍ أسرة أنه ودع العيد مثقلاً بالكثير من الديون يتمنى قضاءها في أقرب فرصة.

وأضاف السعيدي: الذي يعمل في مجال (البناء) بأن هذا العمل سوقه ضعيف هذه الأيام الأمر الذي يزيد من صعوبة الأوضاع المعيشية على هؤلاء العاملين في مثل هذه الأعمال والمهن.

ضعف السيولة

بحسب اقتصاديين بأن الوضع الاقتصادي الذي تمر به اليمن أثر كثيرا على مستوى دخل الفرد في المجتمع، مؤكدين أن أحداث 2011م كان لها الأثر الأكبر على المستوى الاقتصادي والتي أدت إلى إضعاف دخل الموظف العادي وإقفال كثير من المحال التجارية وتوقف كثير من المهن مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى دخل المواطنين وضعف السيولة المالية لديهم وبالتالي واجهوا هذا العيد وأيديهم فارغة لم يستطيعوا توفير أبسط الاحتياجات.

موضحين أهمية الاستقرار الأمني للبلد حتى تعود عجلة التنمية وينعكس الأمر في نمو الاقتصاد الوطني.. داعين الحكومة إلى ضرورة تبني سياسة عاجلة لتعزيز الأمن وتحسين الاستثمار الداخلي وجلب الاستثمارات واستغلال تعهدات الدول المانحة بشكل أمثل.. فإذا ما تم ذلك سيستقر مستوى دخل المواطن وتتحسن ظروفه المعيشية.